رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 12 / 3 / 2023
تاريخ قبول البحث 20 / 4 / 2023

الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي في إسبانيا

The Popular Party (PP) and its political role in Spain

أ.د. ستار جبار الجابري

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

Center for Strategic and International Studies /University of Baghdad

sattar.aljaberi17@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

الحزب الشعبي (Partido Popular) حزب سياسي إسباني محافظ ليبرالي، يعد أحد أكبر حزبين في إسبانيا، يجمع التيار الليبرالي وتيار الديمقراطية المسيحية، وصل إلى السلطة أول مرة في انتخابات العام 1996، وهو صاحب ثاني أطول مدة في حكم إسبانيا بعد انتهاء عهد الدكتاتورية، وكان الحزب في بداياته ينتمي للتيار اليميني المحافظ، ولكنه تطور بمرور الزمن، ولاسيما تحت رئاسة خوسيه ماريا أثنار، ليتحول إلى حزب محافظ يعتنق أيضا مبادئ التيار المسيحي الديمقراطي والتيار النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية.

وسيتناول البحث تأسيس الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي، وبنية الحزب، وفكره السياسي، وأهم القيم والمبادئ التي يؤمن بها، والسياسة الخارجية للحزب، فضلاً عن موقفه من العراق .

الكلمات المفتاحية: "إسبانيا"، "الأحزاب السياسية"، "الحزب الشعبي"، "الدور السياسي"

Abstract

The Popular Party (Partido Popular) is a conservative, liberal Spanish political party. It is one of the two largest parties in Spain, combining the liberal current and the Christian democracy trend. It came to power for the first time in the 1996 elections, and it is the owner of the second longest term in Spain after the end of the dictatorship era. In its infancy, the party belonged to the conservative right-wing movement, but it developed over time, especially under the presidency of Jose Maria Aznar, to transform into a conservative party that also embraces the principles of the Christian Democratic current and the neoliberal current, especially with regard to its economic policies.

The research will deal with the establishment of the Popular Party (PP), its political role, the party's structure, its political ideology, the most important values and principles it believes in, the party's foreign policy, as well as its position on Iraq.

Keywords: "Spain", "political parties", "the popular party", "the political role"

المقدمة

الحزب الشعبي (Partido Popular) والذي يعرف اختصاراً (PP) حزب سياسي إسباني محافظ ليبرالي، يعد جزءً من الطيف السياسي لوسط اليمين، يعد أحد أكبر حزبين في إسبانيا، يجمع التيار الليبرالي وتيار الديمقراطية المسيحية.

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في أن الحزب الشعبي وصل إلى السلطة أول مرة في انتخابات العام 1996، وهو صاحب ثاني أطول مدة في حكم إسبانيا بعد انتهاء عهد الدكتاتورية وانتقال البلاد إلى النظام الديمقراطي في أعقاب وفاة الجنرال فرانكو في العام 1975، ولا يسبقه في ذلك إلا الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني.

هدف البحث : يهدف البحث إلى دراسة تكوين الحزب وتحليل دوره السياسي، من خلال فكره الساسي، فضلاً عن سياساته الداخلية والخارجية .

مشكلة البحث : تأتي مشكلة البحث من أن إسبانيا كانت خارجة من عهد طويل اتسم بالدكتاتورية، وكانت بحاجة إلى تنوع سياسي، وقد جاء الحزب الشعبي ليمثل طيفاً مهماً من المجتمع الإسباني، وهو التيار المحافظ الليبرالي.

فرضية البحث : تتمثل فرضية البحث في أن الحزب الشعبي أضاف الكثير من الحيوية على النظام السياسي في إسبانيا، وأن الانضباط الحزبي الذي تميز به كان مثالاً للأحزاب السياسية الأخرى في إسبانيا.

الإطار المنهجي للبحث : سيتناول البحث تأسيس الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي، وبنية الحزب، وفكره السياسي، وأهم القيم والمبادئ التي يؤمن بها، والسياسة الخارجية للحزب، من خلال المنهجين التاريخي، والوصفي التحليلي.

أولاً : تأسيس الحزب ودوره السياسي

أسس السياسي الإسباني مانويل فراغا الذي تولى عدداً من الوزارات في حكومات مختلفة في عهد الجنرال فرانكو حزب "التحالف الشعبي" في العام 1976، الذي كان يمثل اتحاداً يضم أحزاباً صغيرة يترأسها ساسة ينتمون للتيار المحافظ في عهد فرانكو. وحقق التحالف الشعبي نتائج متواضعة، إذ لم تتجاوز أصوات الناخبين التي حصل عليها في انتخابات عامي 1977 و1979 نسبة 9%، وتلك الانتخابات فاز بها أدولفو سواريث أول رئيس حكومة دستوري منتخب ديمقراطيا في إسبانيا على رأس ائتلاف (اتحاد الوسط الديمقراطي) .

ويوصف الحزب الشعبي بأنه حزب إسبانيا المحافظ الليبرالي، ومن تاريخ الحزب يتضح أنه في بداياته كان ينتمي للتيار اليميني المحافظ، ولكنه تطور بمرور الزمن، ولاسيما تحت رئاسة خوسيه ماريا أثنار، ليتحول إلى حزب محافظ يعتنق أيضا مبادئ التيار المسيحي الديمقراطي والتيار النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية.

عقب انفراط عقد "اتحاد الوسط الديمقراطي" في العام 1981 نتيجة تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وأدت إلى استقالة سواريث من رئاسة الحزب والحكومة، انضمت بعض فروع ذلك الحزب، وهي "الحزب الديمقراطي الشعبي"، و"الحزب الليبرالي"، وأحزاب إقليمية يمينية إلى "التحالف الشعبي" الذي حصل نتيجة لذلك على 25% من أصوات الناخبين في انتخابات العام 1982.

وفي العام 1986 جرى استفتاء شعبي حول بقاء إسبانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودعا حزب "التحالف الشعبي" المواطنين إلى الامتناع عن التصويت، إلا أن غالبية الإسبان صوتوا لصالح البقاء في الحلف الأطلسي، وفي نهاية العام نفسه حقق "التحالف الشعبي" نتائج سيئة في الانتخابات الإقليمية التي جرت في إقليم الباسك، فاستقال مانويل فراغا من رئاسة الحزب، وفي المؤتمر العام الذي عقده "التحالف الشعبي" في العام 1987، اختير أنطونيو هرنانديث مانتشا رئيسا للحزب.

بيد أن ذلك التغيير في القيادة لم يحقق النتائج المرجوة لزيادة شعبية الحزب، فضلاً عن ذلك فقد أدى فوز غريمه السياسي الأكبر، الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، بالأغلبية المطلقة مرتين متتاليتين في الانتخابات العامة في 1982 و1986، إلى دخول حزب "التحالف الشعبي" أزمة عميقة، فعاد مانويل فراغا للإمساك بزمام قيادته مؤقتا ليعيد تأسيسه من جديد. وشدد الحزب في مؤتمره العام الذي انعقد في كانون الثاني 1989 على مبادئه النيوليبرالية، وخفف ملامح انتمائه للسياسات المحافظة القديمة، وغيّر اسمه إلى "الحزب الشعبي"، وأصبح مانويل فراغا أول رئيس للحزب الجديد [1].

اختير خوسيه ماريا أثنار، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لحكومة إقليم قشتالة وليون، مرشحاً للحزب الشعبي في الانتخابات العامة بناءً على اقتراح مانويل فراغا في أيلول 1989 ، وفي نيسان 1990 انتُخِبَ أثنار رئيسا للحزب، وتمت تسمية مانويل فراغا "الرئيس المؤسس" للحزب الشعبي ورئيساً شرفياً له مدى الحياة. وفي العام 1993 أجريت انتخابات عامة فاز بها رئيس الحكومة الاشتراكي فيليبي غونزاليس وخسرها خوسيه ماريا أثنار، ولكن حزبه أصبح زعيما للمعارضة البرلمانية. وفي الانتخابات العامة التي جرت في آذار 1996، فاز الحزب الشعبي بأغلبية ضئيلة للغاية ليضع بذلك نهاية لحقبة الحكم الاشتراكي التي استمرت ثلاثة عشر عاما ونصف العام تحت قيادة فيليبي غونزاليس،

وتولى الحزب الشعبي الحكم بتأييد من ثلاثة أحزاب قومية إقليمية في البرلمان، وهي حزب (الوفاق والوحدة) الكتالوني و(الحزب القومي الباسكي) و(الائتلاف الكناري) [2].

كان فوز الحزب الشعبي يعود بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعيشه إسبانيا وقتئذ، وفضائح الفساد التي لاحقت الحزب الاشتراكي الحاكم، فاهتم خوسيه ماريا أثنار بالقضايا الاقتصادية، واتخذ سلسلة من الإجراءات أهمها تحرير الاقتصاد وخفض عجز الميزانية العامة وخصخصة بعض القطاعات والشركات الحكومية. وسمحت تلك السياسات بتطوير الاقتصاد الإسباني والقضاء على كثير من العقبات البيروقراطية والوفاء بشروط "معاهدة ماستريخت"، وهو ما سمح لإسبانيا بالانضمام إلى المجموعة الأولى من الدول التي قررت استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في كانون الأول 1997، وأدى تحسن الوضع الاقتصادي إلى فوز الحزب الشعبي في الانتخابات العامة في آذار 2000 بالأغلبية المطلقة.

تسببت مشاركة إسبانيا في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة للحرب على العراق في العام 2003 بزعامة في تآكل شعبية الحزب الشعبي تدريجيا، كما تسببت التفجيرات التي وقعت في مدريد في 11 آذار 2004 في خسارة الحزب الشعبي تحت قيادة ماريانو راخوي[3] للانتخابات العامة، وعودة الاشتراكيين للحكم تحت قيادة خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو لفترتين تشريعيتين متتاليتين، أصبح الحزب الشعبي خلالهما زعيما للمعارضة البرلمانية.

عرف الحزب نفسه "وسطي إصلاحي" (centro reformista) خلال مؤتمره السادس عشر، في 2004، وأعلن في 2010 كونه أكبر حزب إسباني حسب عدد المنتسبين له، إذ بلغ (800.000) منتسباً، واستمر الحزب في ضم أحزاب أخرى تنتمي لطيفه السياسي أو التحالف الشامل معها، كحزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي الذي ضمه سنة 2005، وحزب الوحدة البلنسية (Unió Valenciana) الجهوي منذ العام 2011، خلال الانتخابات التشريعية للعام 2011 تكتل الحزب مع مجموعة من الأحزاب الجهوية مثل "اتحاد الشعب النافاري" (Unión del Pueblo Navarro) و "الحزب الأراغوني" (Partido Aragonés).

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، تدهورت أوضاع إسبانيا الاقتصادية ولم تتمكن الحكومة الاشتراكية من معالجتها، وتفاقمت معدلات البطالة وتدهورت شعبية الحكومة، ففاز الحزب الشعبي في الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الثاني 2011 بالأغلبية المطلقة، وعاد إلى الحكم. وأدت إجراءات التقشف التي اضطرت حكومة الحزب الشعبي لتطبيقها في محاولة إصلاح الوضع الاقتصادي والإخفاق في حل مشكلة البطالة، إلى تآكل الشعبية الكبيرة التي وصل بها الحزب إلى الحكم، ففاز بأغلبية ضئيلة في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول 2015 [4].

وفي 27 نيسان 2015 أكد رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي ترشحه في الانتخابات التشريعية المقررة نهاية العام 2015 لولاية جديدة، وطمأن رئيس الحزب الشعبي أنصاره القلقين، قائلاً أن الأوضاع ستكون معه أفضل، ولم يخف الضرر الذي سببته للحزب الشعبي الحاكم، سلسلة فضائح الفساد المالي التي تورطت فيها قيادات من حزبه، أصعبها وأكثرها إيلاما وإزعاجا، تلك التي كان لا يزال حينها يتابعها المحققون مع رودريغو راتو، نائب رئيس الحكومة في عهد خوسي ماريا أثنار، والمدير الأسبق لصندوق النقد الدولي، ولم يتردد راخوي في وصف راتو برفيقه في الحكومة الذي تحققت في عهده إنجازات اقتصادية مهمة، لكنه أوضح بجلاء أن الإجراءات القضائية يجب أن تأخذ مداها القانوني، حتى النهاية، ما يعني أنه لا يستطيع وقفها أو تبرير التهم الثقيلة، وعددها خمسة، التي قادت راتو إلى مقرات الأمن والضرائب ومكافحة الجرائم المالية؛ فقد تباينت المخالفات والتجاوزات بين التملص الضريبي، والكذب على المصالح المكلفة باستخلاصها، والتستر على الحجم الحقيقي للثروة، وتهريب الأموال إلى الخارج، لذلك بدأ نقاش داخلي في صفوف الحزب، يتحدث صراحة عن ضرورة التفكير في قيادة بديلة للحزب الشعبي، على ضوء المؤشرات السلبية في الساحة العامة، تدعمها استطلاعات للرأي، تتنبأ بما يشبه اليقين، بخسارة الحزب الشعبي للاستحقاقات المقبلة، البلدية والإقليمية والتشريعية، وبالنسبة لمختلف التقارير والتحليلات، فإن الخسارة آتية لا ريب فيها، لكن تقديرات مداها، تختلف من محلل إلى آخر، فالسيناريوهات الكارثية تتوقع زلزالاً عنيفاً في حزب (P.P) قد يتدحرج من جرائه إلى المرتبة الثالثة، بعد الحزب الاشتراكي العمالي وحزب (بوديموس)، وهذا احتمال، إن تحقق، سيدخل إسبانيا في منطقة المجهول واللايقين السياسي، ولم يثر الحزب الشعبي، حتى في ظل زعامة، خوسي ماريا أثنار، المشهور بعنجهيته وصلافته حتى مع المنتسبين لحزبه، لم يثر هذا القدر من المعارضة له، على الرغم من نجاح نسبي للحكومة الحالية في إخراج الاقتصاد من النفق الذي تركته فيه الحكومة الاشتراكية [5].

وفي هذا السياق، تشكلت تحالفات في عدد من المناطق ضد الحزب الشعبي، وحدت بين حركة بوديموس (Podemos) وحركة المواطنون (ciudadanos) والاشتراكيين واليسار الموحد في بعض الجهات، رافعة شعار "متحدون ضد (PP)، ويضفي هذا الحلف الذي أملته الضرورة الانتخابية على المشهد السياسي ضبابا قاتما على المشهد السياسي في إسبانيا؛ فهو يعمق القطيعة بين "الشعبي" و"الاشتراكي" ويجعل أمراً مستحيلاً قيام تحالف بينهما، سواء على صعيد الحكومات الإقليمية او السلطة التنفيذية الوطنية لوقف زحف الأحزاب الجديدة، لذلك بدأ الحزب الشعبي يشعر بالحصار والعزلة، لدرجة ان حركة "ثيودادانوس" التي خرجت من معطفه وبالتالي فهي ذات منزع ليبرالي تخلت عنه وانضمت إلى التحالف المعادي، ولم تنفع تحذيرات قادة الحزب الشعبي، ومشاركة رئيسه في الحملات الانتخابية خارج مدريد، من التصويت لصالح قوى غامضة، تفتقد برامج واضحة قادرة على إخراج البلاد من الأزمة، مثلما لا تتوفر على تجربة في تدبير الشأن العام وطنياً وإقليمياً ودولياً، وكان ذلك الظرف يشبه الظرف الذي أسقطه في الانتخابات عام 2004 في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مدريد،

وخلفت حوالي مائتي قتيل وما يقرب من ألف من المعاقين والجرحى، وكانت من فعل إسلاميين متشددين، انتقاماً من حكومة أثنار التي شاركت في غزو العراق، فلما اكتشف الرأي العام الإسباني كذب الحكومة ومحاولتها إلصاق تهمة العمل الإرهابي لمنظمة (إيتا) الانفصالية، خرج الشعب في مظاهرات حاشدة وصوت ضد مرشحيها، ما مكن الاشتراكيين من العودة إلى السلطة، ويبدو ان شبح العراق، يقض حتى الآن مضجع قادة الحزب الشعبي، من خلال التهم الثقيلة التي يواجهها أحد قادته السابقين ومهندس سياساته الاقتصادية (راتو)[6].

وقد كشفت بعض الصحف الإسبانية عن حقيقة أسطورة (راتو) صاحب المعجزات الاقتصادية، فقد تقصت في ماضيه بالصندوق الدولي واستنتجت أن الرجل لم يكن ناجحاً في مهمته، وتنقصه الكفاءة والروح الابتكارية، ما جعله يستقيل من المنصب بعد أقل من ثلاث سنوات بتبريرات شخصية، وحسب مصادر صحفية وشهادات من داخل صندوق النقد الدولي، لم يتمكن المدير الإسباني من ضخ دماء التجديد في مؤسسة الاقراض الدولي، لذلك ترى العديد من الصحف الإسبانية أن لعنة العراق تلاحق اليمين الإسباني، على تسرعه ومعاكسته لتوجهات الشعب الاسباني[7].

تميزت فترة ولاية راخوي الأولى بشدة الأزمة المالية الإسبانية وأشرف على إعادة هيكلة النظام المالي الإسباني فضلاً عن إصلاح كبير لقطاع العمل، وبلغت الأزمة المالية ذروتها مع إنقاذ النظام المصرفي الإسباني في حزيران 2012، وبلغت البطالة ذروتها عند 27 بالمائة في عام 2012، ما أدى إلى انخفاض مبدئي للحزب الشعبي في استطلاعات الرأي، تفاقم بعدها الوضع بسبب الكشف عن سلسلة من قضايا الفساد التي أضرت بسمعة الحزب بشكل كبير، فضلاً عن عوامل أخرى أدت إلى تحول عميق في النظام الحزبي الإسباني، مع صعود أحزاب سياسية جديدة من اليسار واليمين، حزب (بوديموس) و(المواطنون) .

خسر الحزب أغلب أصواته في الانتخابات العامة لعام 2015، لتصل الانتخابات إلى طريق مسدود، فقد أدت تلك الانتخابات إلى تشكيل مجلس نواب جعل من تشكيل الحكومة أمراً صعباً للغاية. نتيجة لذلك، كانت إسبانيا بدون حكومة لأكثر من ستة أشهر وأجريت انتخابات جديدة في حزيران 2016، اختير راخوي أخيراً رئيساً للوزراء بدعم من حزب (المواطنون) وامتنع الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني عن التصويت، تميزت حقبة ولاية راخوي الثانية بالانتعاش الاقتصادي وتراجع البطالة، وأشرف راخوي أيضاً على الأزمة الدستورية الإسبانية 2017–2018، التي تميزت باستفتاء الاستقلال الكتالوني لعام 2017 والإعلان الكتالوني من جانب واحد عن الاستقلال في 27 تشرين الأول 2017 ما أدى إلى فرض حكم مباشر في كتالونيا.

انتَخب الحزب الشعبي الإسباني المحافظ في 21 تموز 2018 بابلو كاسادو (37 عاما) رئيساً للحزب خلفاً لماريانو راخوي الذي كان رئيس الحزب منذ 2004 ورئيس الحكومة منذ 2011، والذي أُسقط من رئاسة الحكومة بعد أن حجب البرلمان الثقة عنه في الأول من حزيران، وقرر حينها اعتزال الحياة السياسية، بعد أيام على التصويت على مذكرة بحجب الثقة عنه إثر إدانة حزبه في قضية فساد واسعة. وأقرت ثريا سينز دي سانتاماريا منافسة كاسادو بالخسارة قبل إعلان النتائج الرسمية بعد أن أدلى نواب الحزب بأصواتهم في مدريد، ويرى مراقبون أن انتخاب الحقوقي كاسادو الذي وعد بحملة تجديد داخلية يدفع بالحزب الشعبي نحو اليمين.

ويعتمد كاسادو موقفا متشددا إزاء كتالونيا، إذ يطالب بإخضاع مخالفات كالدعوة لاستفتاء خلافاً للقانون للقضاء الجنائي بهدف تعزيز الرد القانوني الإسباني على خطر الانفصال، وقال كاسادو في تصريحات سابقة قبيل الانتخابات إن "الحوار مستحيل مع الذين يريدون مخالفة القانون"، منتقداً إدارة منافسته في كتالونيا، إذ كلفها رئيس الحكومة السابق "عملية حوار" أخفقت في منع إعلان استقلال المنطقة من جانب واحد، فضلاً عن ذلك يعارض كاسادو بشدة القتل الرحيم، ويدعو إلى خفض ضريبة الدخل والضرائب المفروضة على الشركات، ويتعين عليه إعادة بناء حزب خسر ثلاثة ملايين ناخب بين الانتخابات التشريعية التي جرت في 2011 وحصل فيها راخوي على الأغلبية المطلقة، وتلك التي نظمت في 2016 [8].

ثانياً : بنية الحزب الشعبي

منذ العام 1989 كان يجب أن تصدق اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب على الدعوة لعقد المؤتمرات الإقليمية والمحلية، ومنذ العام 1999 أصبحت اللجنة الوطنية للحقوق والضمانات في الحزب هي التي تحل في نهاية المطاف القضايا المتعلقة بالتحديات التي تحدث في أي مؤتمر محلي أو إقليمي أو وطني للحزب. أما بالنسبة للحالات الخطيرة، يمكن للجنة الوطنية والرؤساء الإقليميين والوطنيين الاتفاق على التعليق المؤقت لوظائف الأعضاء ذوي المسؤوليات في الحزب، أما ما يتعلق بهيئات الإدارة (المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات المعتمدة من قبل الهيئات الرئاسية للحزب) فنجد إمكانية تعيين وإقالة المدير التنفيذي وأمناء السر من قبل الأمين العام للحزب، لذلك فإن القيادة المركزية لها سلطة واسعة على تشكيل القيادات الإقليمية، ولكن بعد أن تم انتخاب الرؤساء الإقليميون للحزب، أصبحوا يتمتعون بقدر أكبر من الصلاحيات، وتدريجياً تم تشكيل هياكل تنظيمية إقليمية في الحزب، وتم منح القيادات الإقليمية المنتخبة صلاحيات واسعة، ومنها أنهم منحوا رسمياً الاستقلالية في انتخاب المناصب الداخلية في الأقاليم الإسبانية[9].

اعترف الحزب بالمنظمات الإقليمية على أنها تتمتع بالاستقلال الكامل لممارسة سلطاتها القانونية، ومن أجل تطبيق المشروع المشترك على مناطق الحكم الذاتي، وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تنص الأنظمة الأساسية للحزب على أنه يعد انتهاكاً خطيراً، ولكن مع توطيد حالة الحكم الذاتي، أصبح هذا الالتزام بـ "اللامركزية" لكل من الحزب والدولة نفسها أكثر وضوحاً، وقد سعى الحزب إلى التكيف الكامل مع النموذج الدستوري للتنظيم الإقليمي. ويبدو أن المفهوم النهائي للعلاقات بين المستويات التنظيمية المختلفة للحزب هو المستوى الهرمي، وبالتالي نص النظام الأساسي على أنه يتعين على مجالس الإدارة5666 واللجان التنفيذية الامتثال للتوجيهات الواردة من الأجهزة الوطنية، والرؤساء الإقليميون ملزمون بتنفيذ التدابير المناسبة للوفاء بتطوير الاتفاقات المنبثقة عن الهيئات ذات الاختصاص القانوني الأعلى، لذلك يعد الحزب الشعبي يقترب من أعلى مستويات المركزية، فالهيئات المركزية هي التي تقرر[10].

إن لوائح الحزب الشعبي تنص على أنه يحق للحزب أن يضع لوائحه الداخلية الخاصة به، على أن تتحصل على موافقة لجانه التنفيذية، فضلاً عن ذلك فإن تلك اللوائح تنص على أنه يتعين على البرلمانيين التصرف وفقاً لتعليمات قيادة الحزب [11].

أما مسألة إدارة الانتماء للحزب الشعبي، فقد تركت إلى المستويات الإقليمية الدنيا، فوفقاً لنظام الحزب فإنه يتوجب على المواطن الذي يرغب بالانضمام للحزب أن يذهب إلى المنطقة ٱقليمية (الحي، المدينة، الإقليم) لمكان إقامته، كونها اللجنة الإقليمية التي تقرر قبول أو رفض طلبه، على الرغم من أنه يحق له الاستئناف في اللجنة التنفيذية الوطنية.

وفي شأن تمويل الحزب الشعبي، فإن اللجنة التنفيذية الوطنية منذ العام 1989 هي المسؤولة عن تحديد الحصص الدنيا للهيئات المرتبطة بها، وكذلك المساهمات الاقتصادية التي يقدمها الأعضاء في الحزب، والنمط نفسه يسري على المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالميزانيات، ولكن كما هو معروف لا يتم تمويل الأحزاب السياسية الإسبانية إلا بالحد الأدنى، بفضل مساهمات منتسبيها والمسؤولين فيها , وتمنع التبرعات المجهولة، وبالتالي هناك مركزية كبيرة في الموارد، لأنها تذهب إلى التنظيم المركزي، الذي من مسؤولياته توزيعها بين المنظمات الإقليمية للحزب.

وفيما يتعلق بالحفاظ على الانضباط الداخلي وحل النزاع، فإن لوائح العقوبات التأديبية يتم وضعها من قبل هيئة مركزية في مجلس الإدارة الوطني، والهياكل الإقليمية هي المسؤولة عن تنفيذ تلك اللوائح، ولها سلطات واسعة تصل إلى عقوبة طرد الأعضاء من الحزب، ولكن يبقى للهيئة المركزية القرار النهائي في حال حدوث أي خلاف.

أما بالنسبة لإعداد الترشيحات في الحزب الشعبي للانتخابات المختلفة، فإن وضع الترشيحات في الحزب لمختلف المستويات هو مثال نموذجي لكيفية فهم اللامركزية الحزبية، فتقوم المنظمات المحلية والإقليمية المختلفة للحزب بإعداد واقتراح الترشيحات للبلديات (لجنة الانتخابات المحلية)، وعواصم المقاطعات والأقاليم، اما الانتخابات العامة فتقع مسؤوليتها على اللجنة الوطنية للانتخابات في القيادة المركزية. وفي حالة الترشيحات للبرلمان الأوروبي، حيث تكون إسبانيا دائرة انتخابية واحدة، تتم الموافقة عليها من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية.

أما بالنسبة لإعداد البرنامج الانتخابي، وتصميم الاستراتيجية الانتخابية، فتقوم المنظمات الإقليمية بوضع المقترحات، والأجهزة المركزية هي من تقرر في النهاية، ويتم إعداد برامج العمل قبل الانتخابات من قبل اللجان التنفيذية المختلفة داخل الحزب الشعبي، فضلاً عن الميزانيات الانتخابية، على أن تحظى تلك الخطط بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية، ولكن لابد من التأكيد على أن دور اللجنة التنفيذية الوطنية لا يقتصر على إعطاء الموافقات، وإنما تشارك بشكل مباشر في وضع الخطط للبرامج البلدية والوطنية، أما بالنسبة للانتخابات الوطنية، فسلطة إعداد البرامج تكون بيد قيادة الحزب [12].

والموضوع الأخير في الانتخابات يتمثل بتشكيل تحالفات ما قبل وبعد الانتخابات، نجد النمط نفسه في الأنشطة السابقة، فالإجراءات المتعلقة بإنشاء تحالفات انتخابية وحكومية يتم تنفيذها من قبل الهيئات الإقليمية على مستويات كل منها، ولكن هناك حق نقض صريح من قبل الهيئات العليا، لاسيما إذا رأت أن تلك التحالفات تؤثر على موقع الحزب على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بالتحالفات على مستوى الدولة فإن سيطرة قادة الحزب كاملة، إذ توجد لجنة انتخابية وطنية مرتبطة باللجنة التنفيذية الوطنية للحزب [13].

ثالثاً : فكر الحزب الشعبي

أعلن الحزب في برامجه السياسية العديد من النقاط الأساسية التي يعتمدها في مجمل نشاطه السياسي، نذكر منها [14]:

1. إنه حزب وطني ذو دعوة أوروبية، ملتزم بالحرية والديمقراطية والمبادئ والقيم الواردة في الدستور، وأنه يبحث عن فضاءات لقاء من أجل المصلحة العامة، والدفاع عن القانون والاشتراكية والديمقراطية .
2. إنه يدافع عن وحدة إسبانيا والتضامن الإقليمي، والتماسك الاجتماعي كمبادئ ثابتة لمشروعه الوطني .
3. أن لديه التزام لا يتزعزع بالحرية والحقوق الفردية وفصل السلطات، فضلاً عن وجود الضوابط والتوازنات كإطار للتعايش والتقدم في المجتمع.
4. إيمانه بالفرد كمحور لعلمه السياسي والاجتماعي والمؤسسي .

5. دفاعه عن الحق في الحياة والكرامة والممارسة الكاملة للحقوق والحريات في ظروف متساوية بين الرجل والمرأة .
6. أن مبادئه مستوحاة من قيم الحرية والديمقراطية والتسامح والإنسانية المسيحية للتقاليد الغربية .
7. أنه ملتزم بالقدر نفسه بالمبادئ المستمدة من الليبرالية السياسية.
8. أنه يدرك أن العدالة والحرية والمساواة والتعددية السياسية، والتضامن وسيادة القانون واحترام دستور عام 1978 تشكل جوهر الحياة الديمقراطية في إسبانيا .
9. إنه ملتزم بالعدالة الاجتماعية، والدفاع عن الأسرة ورفاهيتها كمؤسسة اجتماعية ومرجعية لقيم التضامن والتعايش التي دعمت تقدم البلد ومواطنيه .
10. إنه يسعى إلى الاستقرار المؤسسي والسياسي، لأنهم دعائم مجتمع يولد الفرص.
11. إن الحزب يشجع الاقتصاد المفتوح، مع احترام الملكية الخاصة الذي يشجع على إنشاء الشركات، وأنه سيواصل تعزيز جميع الاصلاحات القانونية للدفاع عن الملكية الخاصة.
12. إنه يدافع عن مبدأ التضامن بين الدولة والاتحاد الأوروبي كأداة للتماسك وتعزيز التضامن والامتثال لاستقرار الميزانية والحد من الضغط المالي .
13. إنه يعمل على تعزيز التعاون الدائم بين الإدارات بهدف تحقيق ارتباط أوثق وأكثر فاعلية بين المواطنين والمجتمع مع الدولة على المستويات جميعها .
14. إنه يشجع على خلق فرص عمل مستقرة كمنصة لازدهار الأمة الإسبانية من أجل التنمية الشخصية للمواطنين وكضمان لدولة الرفاهية .
15. إنه ملتزم بتقديم الخدمة العامة بمسؤولية وشفافية وصدق وجودة وإدارة مثالية فعالة .
16. تشجيع الحوار الدائم الذي يعيد تقييم المواثيق والاتفاقيات بين القوى السياسية لتحقيق المصلحة العامة للشعب الإسباني، في إطار احترام النظام القانوني .
17. العمل من أجل مجتمع منفتح وتعددي ومحترم، والدعوة الى مجتمع مدني قوي وديناميكي ولملتزم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد .
18. التزام الحزب بضمان أن يكون الصدق والنزاهة والشعور بالواجب ومهمة الخدمة دائما هي القيم التي توجه عمله السياسي .
19. الدعوة إلى مجتمع دولي قائم على علاقات السلام واحترام التنوع وحقوق الأقليات، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .
20. التشجيع على استدامة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في إسبانيا، مع احترام البيئة.

ويسعى الحزب من خلال مؤتمراته الحزبية الوطنية لتحقيق الآتي [15]:

1. تأكيد وتحديث مبادئ الحزب وقيمه وايديولوجيته وأولوياته التي تلهم برامجهم الانتخابية والحكومية، والتأكيد على امتثالهم الصارم بناء على احتياجات الشعب الإسباني .
2. ربط أداء هيكلهم الحزبي من خلال مشاركة المواطنين لتحقيق تواصل أفضل مع المجتمع الذي يخدمونه ويستمعون إليه من أجل الدفاع عن مطالبهم .
3. تقدم تلك المؤتمرات مدونة سياسية وأخلاقية للمكاتب العامة للحزب الشعبي، والمؤسسات المختلفة المرتبطة به، من أجل تقديم خدمات عامة فعالة وجيدة، وتحسين رفاهية المواطنين وجودة حياتهم، فضلاً عن ممارسة الإدارة المستدامة والفعالة والشفافة.

أما القيم والمبادئ التي يؤمن بها الحزب الشعبي فتتمثل بالآتي:

1- الأمة الإسبانية [16]:

(أ) يؤمن الحزب بالدفاع عن دولة القانون الاجتماعية والديمقراطية التي يدعو لها دستور العام 1978، الذي يؤكد على أن وحدة الأمة الاسبانية والسيادة الوطنية والحرية والعدالة والمساواة في الحقوق والالتزامات لجميع الإسبان.

(ب) التضامن بين أقاليمهم هي العناصر الأساسية لدعامات التعايش الديمقراطي. وأن الحزب يدعم أي شخص يتعرض للمضايقات والتهديدات والإكراه بسبب التطرف من أي نوع، وإنه يلتزم بالعمل ضد أولئك الذين لا يلتزمون بمبادئ التعايش الديمقراطي .

(ت) حماية التوازن بين الوحدة والتنوع في أنموذج الدولة المتمتعة بالحكم الذاتي، بحيث يتمتع جميع الإسبان بالحقوق والالتزامات نفسها، ويضمن الوصول إلى الخدمات العامة بحد أدنى مشترك وجودة .

(ث) الإدراك بأن تعدد التقاليد والثقافات واللغات هو الذي يشكل التراث الإسباني المشترك، والتشجيع على ترسيخه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، والدفاع عن اللغة الإسبانية كونها التراث والثقافة المشتركة للإسبان، والعمل كذلك على حماية اللغات الأخرى في إسبانيا وتعليمها ونشرها .

(ج) الدفاع عن المنظمات المحلية والإقليمية والمجالس، كونها جهات فاعلة في الهيكل الإقليمي وفي تقديم الخدمات العامة .

(ح) إدراك أهمية البيئة الريفية، التي تعد إحدى أهم الركائز للاقتصاد، وتعزيز ارتباطها بالبيئة الحضرية، وضمان المساواة في الحقوق للمواطنين وحصولهم على خدمات عامة جيدة في ظل ظروف متساوية أينما كانوا .

(خ) تجديد الالتزام ازاء المواطنين الإسبان المقيمون خارج التراب الوطني، والعمل على تعزيز مشاركتهم السياسية.

(د) تكريم ذكرى ضحايا الإرهاب وأسرهم، لأنهم عانوا من الوحشية، ولتتذكر الأجيال القادمة تضحياتهم.

(ذ) العمل على تعزيز الإجراءات لتطبيق العدالة على جرائم (منظمة إيتا) وتصنيفها جرائم ضد الإنسانية، لكي يتم محاكمة مرتكبي الجرائم، وتشجيع إنشاء فريق متعدد التخصصات بقيادة مدع عام خاص للتحقيق في هجمات (إيتا)، والعمل على تعزيز مكتب مساعدة الضحايا التابع للمحكمة الوطنية .

2- إسبانيا بلد الفرص الحقيقية : من خلال الآتي [17]:

(أ) العمل من أجل مجتمع يحقق المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، والالتزام بتعزيز التقدم الاقتصادي والتماسك الاجتماعي دون تمييز بين المناطق ومجتمعات الحكم الذاتي .

(ب) تعزيز المشاركة السياسية للمجتمع، ومشاركة المواطنين في الشؤون العامة، والعمل على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية التمثيلية، وترسيخ قوة المجتمع المدني، والدفاع غير المشروط عن الحريات .

(ت) تعزيز اقتصاد السوق المرن والديناميكي، حيث تتوافق المبادرات الشخصية وفرص العمل وثقافة الأعمال المسؤولة .

(ث) السياسات الاجتماعية الشاملة التي تضمن مجتمعاً مزدهراً ومتماسكاً، من خلال الإدارة الفعالة، واستقرار الميزانية، وسياسة ضريبية منخفضة لزيادة النشاط الاقتصادي، والمسؤولية الضريبية لضمان التضامن بين الأجيال، وتوفير الخدمات العامة، والمصداقية الدولية لإسبانيا .

(ج) تعزيز الظروف المواتية لنمو القطاعات الانتاجية المختلفة في إسبانيا، وعلى وجه الخصوص تشجيع دور رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال .

3- مجتمع متماسك وداعم : من خلال الآتي [18]:

(أ) تشجيع خلق فرص عمل مستقرة كأفضل سياسة اجتماعية قادرة على تنشيط المجتمع والحفاظ على نظام الرفاهية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز قيم العمل.

(ب) الدفاع عن نظام تعليم عام عالي الجودة قائم على القيم التي تشجع الجهد وسلطة المعلم والتكامل والموهبة والابتكار والثقافة، كونها أفضل ضمان لتكافؤ الفرص.

(ت) الدفاع عن نظام صحي عام يقوم على مبادئ الجودة والنزاهة، حتى يتمكن المواطنون من الوصول إليه في ظل ظروف متساوية بغض النظر عن مكان إقامتهم، ولا يستبعد هذا النظام المبادرة الشخصية في مجال الصحة العامة.

(ث) تشجيع الاستقلالية السياسية والثقافية الفردية الكاملة للناس، واحترام تعددية الخيارات والالتزام بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف.

(ج) تشجيع السياسات الاصلاحية التي تولد فرصاً أكبر للتقدم، والتطور التكنولوجي واقتصاد أكثر تنافسية ينتج عنه رفاهية أكثر للإسبان.

(ح) الدعوة للتضامن بين الأجيال من خلال معاشات تقاعدية مستدامة لكبار السن، والتزام راسخ بالسياسات العامة التي تركز على الشباب، والدفاع عن الأسر كمؤسسة اجتماعية، وتشجيع سياسة ولادة تستجيب لتحديات التغيير الديموغرافي، وتكون ضمان استبدال الأجيال وتجديد شباب إسبانيا.

(خ) تشجيع التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل والحياة الشخصية لصالح المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة,

(د) الدفاع عن تقديم الخدمات العامة برؤية شاملة، واشباع الحاجات الأساسية للناس، والتركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر ضعفاً، والسعي للاندماج الكامل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة.

(ذ) تشجيع المسؤولية الاجتماعية المشتركة، وإدماج عمليات الابتكار الاجتماعي في إطار السياسات العامة، لتقديم استجابة أفضل للاحتياجات الاجتماعية الجديدة.

4- المؤسسات في خدمة المواطنين: من خلال [19]

(أ) الدفاع عن الولاء المؤسسي كونه أفضل ضمان لتقديم خدمات عامة عالية الجودة لجميع المواطنين، بغض النظر عن مكان الإقامة .

(ب) تعزيز استقرار مؤسسات الدولة التي تضمن سيادة القانون، والعدالة، واحترام حقوق وحريات المواطنين .

(ت) تعزيز مبدأ الشفافية كمبدأ أساسي غير قابل للنقاش، وتشجيع الإبلاغ عن السلوك غير النظامي، مما يساعد على القضاء على جميع أنواع الفساد.

(ث) احترام العمل النموذجي للأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة في عملها في الدفاع عن الأمن الوطني، وكضامن للسلام والحرية والديمقراطية .

(ج) تطوير الإدارة العامة لخدمة المواطنين، وتبسيط البيروقراطية، وتعزيز الكفاءة والفعالية في الإدارة ودمج التقنيات الجديدة من أجل مشاركة أفضل للمواطنين.

5- إسبانيا رائدة في العالم : من خلال [20]

(أ) يدعي الحزب الهوية الأوروبية لإسبانيا، ويؤكد التزامه ازاء الاتحاد الأوروبي، وتقدمه نحو تنسيق أكبر للسياسات الاقتصادية والمالية والعمالية لجميع الدول الأعضاء، فضلاً عن

الالتزام بتدعيم أنموذج الرفاهية الأوروبية، وأنموذج نمو صالح ومستدام، واستقرار سياسي وديمقراطي وأمني ودفاعي كأساس للنهوض الأوروبي .

(ب) تشجيع سياسة خارجية تدافع دائما عن المصالح الوطنية، مع التمثيل المناسب لإسبانيا في المنظمات الدولية المختلفة، وفي الوقت نفسه تعزز احترام حقوق الإنسان وعالمية الحرية والديمقراطية والتنمية .

(ت) الالتزام بتعزيز الالتزام فيما يتعلق بالأمن الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص لالتزام اسبانيا عبر الأطلسي.

(ث) العمل على تقوية الهوية الإيبيرية الأمريكية، والرابطة عبر الأطلسي، إدراكاً للتراث التاريخي والثقافي واللغوي المشترك الذي يسمح بمستقبل يتسم بقدر أكبر من التكامل الاجتماعي والتعاون الاقتصادي، من خلال التأكيد على أن اللغة الإسبانية هي أداة اتصال عالمية، وكإرث مشترك مع المجتمع الإيبيري الأمريكي.

6- تعهدات الحزب السياسية : تعهد الحزب بالآتي [21]:

(أ) يلتزم الحزب بشكل لا لبس فيه بالدفاع عن الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والتعددية السياسية كضمان لتقدم الأمة والفاهية العامة للشعب الإسباني .

(ب) المحافظة على الالتزام الصارم بالدفاع عن السيادة الوطنية غير القابلة للتجزئة، وغير القابلة للتصرف، ورفض أي محاولة للانفصال، لأنها تنتهك الدستور الذي يكرس وحدة الأمة الإسبانية التي لا تنفصم.

(ت) أعلن الحزب أنه فخور بتاريخه، وملتزم بحاضر ومستقبل إسبانيا.

(ث) إدراكاً من الحزب بأن الازدهار الفردي يساهم في ازدهار المجتمع ككل، فالحزب ملتزم بتعزيز دور أكبر للمواطنين في المجتمع المدني، وتقليل العبء الضريبي على المواطنين، والدفاع عن الأسر كونها الشبكة الأولى للأمن، وكعمود فقري للمجتمع.

(ج) الدفاع عن الاعتدال كأسلوب لممارسة السياسة، وتشجيع الحوار، والبحث عن الاجماع لفهم المواقف المتعارضة والتوصل إلى اتفاقات، وتعزيز قيمة مواثيق الدولة بين القوى السياسية المختلفة، واحترام مبدأ التناوب السياسي الديمقراطي الراسخ.

(ح) يعرض الحزب نشاطه السياسي من خلال المنظمات الأوروبية، والإيبيرية الأمريكية، والدولية، التي يكون جزءً منها، وعلى وجه الخصوص من خلال حزب الشعب الأوروبي والوسط الديمقراطي الدولي.

رابعاً : السياسة الخارجية للحزب الشعبي

قدم الحزب الشعبي في مؤتمره الثامن عشر في مدريد المنعقد في شباط 2017، أفكار محددة في ميدان السياسة الخارجية تخص الدور السياسي لإسبانيا في أوروبا والعالم، وجاءت في وثيقة من مائة نقطة، جاء القسم الأول منها تحت عنوان " دور إسبانيا في العالم"، وعالجه من خلال عدة نقاط نذكر منها [22]:

1. إن إسبانيا أصبحت مثالاً يحتذى بالنسبة للكثير من الدول حول العالم والتي تتطلع إلى الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، فضلاً عن أن تجربة إسبانيا في احترام التنوع وحقوق الإنسان تحظى بالإعجاب والاحترام .
2. إن الاتحاد الأوروبي سيضطر لاتخاذ قرارات مهمة يكون من المناسب لها أن تكون هناك حكومة إسبانية ذات قدرة قيادية أوروبية، تأخذ على عاتقها المساعدة في إصلاح المؤسسات الأوروبية بغية تحقيق تكامل أكبر، والخوض في أزمات اللاجئين والمهاجرين من الكوارث الإنسانية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق جوار أوروبا.
3. إسبانيا ملزمة بمراقبة مصالحها كأمة، ولكن عليها أيضاً تشكيل السياسة الخارجية لخدمة الدفاع عن القيم والمبادئ المهددة في أجزاء كثيرة حول العالم، وأن من مبادئ الحزب الأساسية في السياسة الخارجية هو تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها .
4. تقوم السياسة الخارجية على أساس سياسة داخلية جيدة، والاعتراف بنقاط القوة والضعف، وتأتي من الإيمان بقوة الأمة الإسبانية .
5. إن القرن الحادي والعشرين أوجد عالماً أكثر ترابطاً وعولمة، ويكون لأعمال دولة ما تأثير أسرع على الآخرين، واختفت الحدود بين الداخلي والخارجي، مثلما أن هذا القرن يشهد تغيراً عميقاً في العلاقات الدولية .
6. إن هناك قليل من الدول تمتلك إرثاً مشابهاً للإرث الإسباني، إذ شكلت اللغة والثقافة والتاريخ الإسباني عاملاً في تطور عشرات الدول حول العالم، لذلك رفض الحزب تشويه سمعة الإرث التاريخي للأمة الإسبانية.
7. يعد موقع إسبانيا الجغرافي والاستراتيجي أساسياً كبوابة أوروبا إلى المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وكشريك مفضل لأمريكا اللاتينية، وأفضل جسر لها إلى الاتحاد الأوروبي، والناتو، ومجموعة العشرين، لذلك يجب أن تستمر إسبانيا في لعب دور دبلوماسي نشط ومحفز ومبادر في النظام الدولي.

وفي مجال مناهضة الشعبوية، عدَّ الحزب [23]:

1. إن صعود الشعبوية والقومية في دول الاتحاد الأوروبي هو أحد التهديدات التي تواجهها تلك الدول، فالشعبوية هي نتيجة مزيج من التطرف وكراهية الأجانب، مع جرعات كبيرة من الديماغوجية وازدراء الحرية الفردية، وهي مناهضة لليبرالية ومعادية للنظام ومناهضة للعولمة، من خلال التلاعب بالمشاعر وتأجيج الخلافات وإثارة الكراهية، وإنها تستعمل الديمقراطية للوصول إلى السلطة لمحاولة إعادة كتابة الدساتير للوصول إلى أنظمة شمولية .
2. إن المعركة السياسية والايديولوجية القادمة لن تكون بين اليسار واليمين، ولا بين المحافظين والليبراليين، أو بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين، بل ستكون الدفاع عن الديمقراطية التمثيلية ضد الشعبوية . وأعلن الحزب أنه في مواجهة موجة الشعبوية، فإنه يدافع عن القوة المؤسسية للمجتمعات الديمقراطية المتسامحة والحرة.
3. تسعى الشعبوية إلى التخلص من المبادئ الليبرالية الكلاسيكية، مثل حرية الاختيار، وتكافؤ الفرص، والدفاع عن الملكية الخاصة والأمن الفردي، واحترام الأسرة، لذلك فإن الحزب يدعو إلى خطاب سياسي واضح لمكافحتها، مع الجرأة باقتراح حلول لمشاكل معقدة بطريقة مباشرة وجذابة .
4. إن تطرف النزعة القومية هو أحد التهديدات التي تخيم على الاتحاد الأوروبي وبعض دوله، فتلك النزعة تميل إلى التطرف للانتماء إلى مكان ميلاد معين، أو مجموعة عرقية معينة، وتترك مساحة ضئيلة أو معدومة للتعددية السياسية، لذلك فالحزب الشعبي ملتزم بالدفاع عن وحدة أراضي الدول ومعارضة أي نوع من الانفصال داخل الاتحاد الأوروبي.
5. يجب على أوروبا أن تمنع ظهور الشعبوية والقومية الراديكالية، من خلال الدفاع بحزم عن القيم التي تعطي معنى لأوروبا والغرب.

أما في مجال الأمن والدفاع المشترك فقد رأى الحزب أنه لابد من [24]:

1. يمثل الإرهاب التهديد الرئيس للديمقراطية والتعايش السلمي، وأن الجهادية الممثلة في تنظيم داعش والقاعدة لا تضرب فقط الدول العربية والإسلامية فحسب، بل تهاجم أوروبا أيضاً، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يواجه نوعاً جديداً من الحرب، الذي يسعى إلى سحب نظام الحريات وتدمير المجتمعات المنفتحة والتعددية، لذلك لابد من الحزم والوحدة ضد الإرهاب.
2. يجب أن يكون لمكافحة الإرهاب جانبان رئيسان لتجنب التحضير لهجمات داخل الأراضي الأوروبية، فمن الضروري تعزيز الإطار القانوني ولاسيما الجنائي وتوفير المزيد من الوسائل للتعاون الشرطي والتنسيق عبر الحدود لمواجهة التحدي الذي يمثله العائدون " أي المواطنون الأوروبيون الذين ذهبوا لمناطق الصراع للانضمام للتنظيمات الإرهابية"، بهدف منع أولئك الذين سيعودون من التنقل بحرية عبر الحدود لتنفيذ أعمال إرهابية.

3. أما الجانب الثاني فيهدف إلى ملاحقة ومحاربة الأسباب العميقة التي ينشأ عنها الإرهاب، والتي تسعى إلى التسبب في جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ولابد من تعزيز الآليات الوطنية والأوروبية لمكافحة التطرف والوقاية منه.
4. ضرورة الاستمرار بمكافحة الإرهاب في الفضاء الالكتروني، وتعزيز وحدات الشرطة المتخصصة والتعاون مع شركات التكنولوجيا لمنع الإرهاب الالكتروني وانتشار الدعاية الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن قيام مقدمي الخدمات الرقمية بتنفيذ تدابير للكشف عن خطاب الكراهية والتطرف.
5. يعتقد الحزب الشعبي بضرورة التعاون الدولي للتعامل مع الإرهاب من خلال منظمات الأمم المتحدة والانتربول واليوروبول لدحر الإرهاب وضمان أمن المجتمعات .
6. الدفاع عن استراتيجية مشتركة في وجه الحروب مثل تلك التي دمرت سوريا وليبيا، وتقديم الدعم للمدنيين والجرحى والنازحين لوقف الكارثة الإنسانية، والالتزام بتحمل المسؤوليات في المنظمات الدولية لضمان نظام دولي مستقر للسلم والأمن.
7. ضرورة إيلاء اهتمام متزايد لمعالجة الهجرة عبر البحر المتوسط، فقد شهد العام 2016 أرقام مأساوية في أعداد الضحايا للباحثين عن الهجرة غير الشرعية، وأن الدول الأوروبية تهتم بحقوق الإنسان، من دون إهمال الأمن، فالإيمان باتحاد أوروبي من دون حدود داخلية يجب أن تترافق معه حدود خارجية محمية بشكل فعال.
8. مواصلة الدعوة إلى اتحاد أوروبي قادر على الدفاع عن نفسه وحمايته، في ظل مشهد دولي مشوش، والطموح هو تحقيق تكامل أوروبي أكبر في مجال الأمن والدفاع، من خلال اتحاد دفاعي أوروبي، وتشكيل جيش أوروبي لديه قدرات عسكرية واستخبارية وتكنولوجية متطورة، وإيجاد آلية تكاملية مع حلف الناتو .

أما في مجال مستقبل الاتحاد الأوروبي فيرى الحزب [25]:

1. أن الاتحاد الأوروبي ربما يكون أهم بناء سياسي في التاريخ الحديث تمت صياغته لتعزيز السلام والديمقراطية، ولابد من تعزيز القيم والمبادئ التي يقوم عليها المشروع الأوروبي، و"جلب المزيد من أوروبا إلى الاتحاد، والمزيد من الاتحاد إلى أوروبا".
2. ربما يكون العام 2016 أصعب عام منذ تأسيس الاتحاد، إذ تزامنت الأزمة الاقتصادية مع أزمة اللاجئين، والهجمات الإرهابية، وتنامي التشكك الأوروبي من الشعبويين والقوميين، وشكوك حول استدامة الأنموذج الاجتماعي الأوروبي، وصعود الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب اليسارية الراديكالية في جنوب أوروبا.
3. يعتقد الحزب أنه لا ينبغي تحميل الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن العلل الوطنية والأوروبية، وأن اتحاد أوروبي قوي يتطلب دول قوية وحديثة .

4. انتهت الحقبة التي كان ينظر فيها إلى إسبانيا كونها تشكل مشكلة لأوروبا، وانتقلت لتكون مشاركاً رئيساً في تشكيل مستقبل الاتحاد، فالاقتصاد الإسباني الحالي يمثل أحد أكثر الاقتصاديات الأوروبية نمواً، وأكثرها توفيراً لفرص العمل في منطقة اليورو، لذا تطالب إسبانيا بتمثيل أكبر في المؤسسات الأوروبية.
5. ضرورة تعزيز الاتحاد من أجل المتوسط، والشراكة الشرقية من خلال سياسة الجوار الأوروبية، والتي تستلزم حواراً مع الجيران في الفضاء الأوروآسيوي الأوسع، بما في ذلك تركيا وروسيا، لحل الكثير من الأزمات، ومنها الأزمة الأوكرانية.
6. إن الحزب يؤيد المواطنة الأوروبية النشطة كأساس لتعزيز الانتماء إلى أوروبا، ومن الضروري أن يجد المواطنون أسباباً ليست اقتصادية فقط، ولكن ثقافية واجتماعية لتجذير التجربة الأوروبية، فتلك التجربة لا يفترض بها أن تكون فضاء سياسي وجغرافي محدد، بل قائمة من القيم العميقة المتأصلة .
7. اقد وجه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضربة قاسية لمشروع التكامل الأوروبي، ولكن لا ينبغي عدّه قطيعة كاملة مع المملكة المتحدة، وأولوية إسبانيا يجب أن تكون الدفاع عن المصالح الإسبانية وشركاتها ومواطنيها حتى لا يتضرروا من الوضع الجديد، ومن الممكن صياغة أفضل علاقة ممكنة مع المملكة المتحدة .
8. لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لابد من تجديد المطالبة الإقليمية والتاريخية غير القابلة للتصرف بجبل طارق، ويدعو الحزب الشعبي إلى التفاوض لإنهاء استعمار جبل طارق وفقا لقرار الأمم المتحدة، وإعادة السيادة الإسبانية ووحدة أراضيها .

وفي مجال تحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع يرى الحزب [26]:

1. يدافع الحزب الشعبي عن اتحاد أوروبي أكثر حداثة يتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين بسياسات الابتكار والاستثمار والانفتاح والكفاءة بإنشاء الشركات، والالتزام الصارم بمواصلة الاصلاحات المالية التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل.
2. من الركائز المهمة السوق الموحدة وحرية حركة السلع والأشخاص ورأس المال التي تشكل أساس القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.
3. من الضروري استكمال الاتحاد الاقتصادي والنقدي في عملية تدريجية نحو مزيد من التقارب والتماسك الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والالتزام باستكمال الاتحاد المصرفي بحيث يشمل أيضاً نظام الودائع الأوروبي.
4. الالتزام باتحاد مالي قائم على القواعد المشتركة وليس على التوافق الضريبي بميزانية مشتركة في منطقة اليورو، وإطار متكامل للسياسة الاقتصادية، وأن التنسيق الضريبي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ضروري لوضع حد لآفة الاحتيال الضريبي.

5. تلعب آلية الاستقرار المالي الأوروبية كونها شبكة أمان اليورو دوراً أساسياً في حماية الاستقرار المالي لمنطقة اليورو، ويتوجب التقدم بآلية "صندوق النقد الدولي الأوروبي" وتتوج بخزانة أوروبية تتمتع بالقدرة على إصدار الديون .
6. يجب على أوروبا أن تطور اتحاد الطاقة الذي يسمح لها بزيادة قدرتها التنافسية، وتقليل الاعتماد على بلدان ثالثة غالباً ما تكون غير مستقرة، لأن أكثر من نصف الامدادات تأتي من الخارج، وهذا الاعتماد يحد من النمو والاستقلال الاستراتيجي.

أما في المجال الاجتماعي والرفاهية الأوروبية فيرى الحزب [27]:

1. إن من أعظم انجازات التكامل الأوروبي ما يسمى بالنموذج الاجتماعي الأوروبي الذي يعكس سلسلة من القيم المشتركة القائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن، على الرغم من أن الدول الأعضاء لديها أنظمة اجتماعية مختلفة، تلك القيم المشتركة التي سمحت للاتحاد الأوروبي بأن يصبح أكبر منطقة رفاهية وازدهار في العالم.
2. الحزب مقتنع بأن أكبر تحدي مستقبلي يتعلق بتحديث النموذج الاجتماعي الأوروبي لتكييفه مع التغيرات الديموغرافية، ولاسيما شيخوخة السكان، وانخفاض معدل المواليد، وزيادة متوسط العمر المتوقع في القارة الأوروبية، وهجرة السكان من بعض مناطقها.
3. إن خلق فرص العمل ضروري للحفاظ على دولة الرفاه، وعلى الرغم من أن خلق تلك الفرص تظل على نطاق واسع اختصاص وطني، بيد أن الاتحاد يمارس دوراً رئيساً في إنشاء إطار اقتصادي واجتماعي أقوى.
4. يعتقد الحزب أن على المستوى الأوروبي يجب أن يكون هناك تكامل أكبر في آليات مكافحة البطالة، إذ يمكن أن يصبح التجميع الجزئي للتأمين ضد البطالة في أوروبا كأداة فعالة من خلال إنشاء قناة دفع آلية تعمل وفقاً للوضع الاقتصادي لكل دولة.
5. تعزيز التنقل الفعال للعمال داخل منطقة اليورو، مع إيلاء اهتمام خاص لقابلية نقل حقوق ومزايا التقاعد، وكذلك الاعتراف بالألقاب والمؤهلات العلمية بالطريقة نفسها.

أما في مجال تعزيز الارتباط عبر الأطلسي فيرى الحزب [28]:

1. يعتقد الحزب بضرورة المحافظة على الرابطة الأطلسية، ويرى أنها البيئة تلك هي مهد الديمقراطية وفصل السلطات وسيادة القانون والحريات الفردية وحقوق الإنسان.
2. يرى الحزب أن حوض الأطلسي الذي يضم أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى وغرب أفريقيا، هي المنطقة التي تجري معظم المعاملات المالية والتجارية، ولديها معظم احتياطيات الطاقة، وتتمتع دولها بأعلى جودة مؤسسية، وأن العلاقة الأطلسية لها الأولوية في توجهات الحزب.

3. يعتقد الحزب بضرورة المحافظة على العلاقات المتميزة لإسبانيا مع الولايات المتحدة، ويمكن لإسبانيا أن تكون الشريك الأول للولايات المتحدة في أوروبا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد.
4. من أولويات الحزب الشعبي مع الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة والاستثمار مع الاتحاد الأوروبي، والتي ستشمل (800) مليون نسمة، و50% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وثلث التجارة العالمية للسلع والخدمات.
5. يريد الحزب مواصلة العلاقة الجيدة بين إسبانيا وكندا، بالتزامن مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي، وهي أكبر اتفاقية تجارية يوقها الاتحاد.
6. إن التزام إسبانيا الأطلسي يعني ضمناً الدفاع عن القيم المشتركة، ويعد الناتو أكثر المنظمات الدفاعية متعددة الأطراف، ويتخذ التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي خطوات مهمة، لاسيما في مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

أما فيما يخص منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط فيرى الحزب [29]:

1. إن منطقة البحر المتوسط تعد ذات أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية عليا لإسبانيا، لذا يريد الحزب المساهمة في استقرار وازدهار المنطقة التي تعاني من توترات ونزاعات عديدة لا تسمح بتقدم السلام في منطقة الشرق الأوسط .
2. يجب الاستمرار في إيلاء الاهتمام التفضيلي للمنطقة المغاربية، ودعم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وفيما يتعلق بالصحراء الغربية يؤيد الحزب حلاً سياسياً عادلاً ودائماً ومقبولاً للطرفين في إطار مبادئ الأمم المتحدة.
3. من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، ومقره في إسبانيا، فهناك فرصة جيدة لتعزيز التعاون والعلاقة مع دول الجامعة العربية، فضلاً عن المساهمة في عملية السلام، تلك العملية التي تستوجب حل تفاوضي للصراع بين إسرائيل وفلسطين، الأمر الذي سينعكس على استقرار الشرق الأوسط.
4. تتطلب الصراعات في سوريا وليبيا واليمن والعراق جهود المجتمع الدولي كافة، بهدف بناء وتدعيم الدول الديمقراطية، واحترام حقوق الأقليات وفرص التنمية الاقتصادية.
5. إن سياسة الهجرة التي وضعتها إسبانيا مثال معترف به في الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية إدارة تدفقات الهجرة، وإسبانيا تعد بوابة أوروبا بالنسبة للمهاجرين الذين يتم استقبالهم يومياً، وهذا يمثل تكلفة عالية يجب على الاتحاد الأوروبي المساهمة فيها.

الخاتمة والاستنتاجات:

يعد الحزب الشعبي الإسباني (PP) أحد اكبر الأحزاب السياسية في إسبانيا، ومن أكثرها تأثيراً على الساحة السياسية ابتداءً من التحول الديمقراطي الذي شهده ذلك البلد وحتى وقتنا الحاضر ، فضلاً عن أن الحزب تسنم قيادة الدولة في إسبانيا لحقب طويلة، وخلال مراحل حساسة جداً من تاريخ البلد.

ويعد الحزب الشعبي الإسباني الأنموذج الأبرز في إسبانيا على الانضباط الحزبي، إذ يقترب من المركزية في إدارة شؤون الحزب، وكل ما يتعلق بنشاطاته على الصعيد الوطني، مع أن هناك هامش غير قليل في الشؤون الخاصة بالأقاليم والمقاطعات والبلديات .

إن الانضباط الحزبي في إسبانيا قوياً وراسخاً، لدرجة أنه يمكن القول أن المبدأ الدستوري للتفويض الحر(التفويض التمثيلي) للنواب غير فعال تماماً في الممارسة العملية، فيعمل البرلمانيون الإسبان دائماً وفقاً للتعليمات التي يتلقونها من قيادة أحزابهم، والسبب في ذلك يعود إلى القانون الانتخابي، فضلاً عن أن الانضباط الحزبي يقوم على حقيقة أن الأحزاب تمارس دوراً رئيساً في النظام البرلماني، وتكون تلك الكتل البرلمانية هي الجهات الفاعلة في البرلمان.

قائمة الهوامش والمصادر :

[1] Manuel Sánchez De Dios. La Disciplina De Partido En Los Grupos Parlamentarios Del Congreso De Los Diputados.1996. Departamento de Ciencia Política y de la Admón. II Facultad de CC. Políticas y Sociología Universidad Complutense- Somosaguas 28223 – Madrid, p. 13-14.

[2] Ibid, p. 14.

[3] ماريانو راخوي (Mariano Rajoy) : ولد في سانتياغو دي كومبوستيلا في غاليثيا في 27 آذار 1955، انتظم في صفوف الحزب الشعبي، وأصبح وزيراً في ظل حكومة خوسيه ماريا أثنار، وشغل مناصب قيادية مختلفة في وزارات مختلفة بين عامي 1996 و2003، كما كان نائباً لرئيس الوزراء بين عامي 2000 و2003، أصبح زعيماً للحزب في العام 2004، وكان زعيماً للمعارضة بين عامي 2004 و2011 في ظل حكومة خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو ورئيساً لوزراء إسبانيا (21 كانون الأول 2011-1 حزيران 2018)، ليصبح الرئيس السادس للحكومة الإسبانية ، أعلن استقالته من رئاسة الحزب الشعبي في 5 حزيران 2018، بعد سحب الثقة منه في البرلمان والإطاحة بحكومته في الأول من الشهر نفسه. ويعدّ راخوي السياسي الإسباني الأطول خدمة في حكومة إسبانيا منذ انتقال إسبانيا نحو الديمقراطية، إذ شغل مناصب وزارية بشكل مستمر من عام 1996 إلى عام 2004 ومن عام 2011 إلى عام 2018 . ينظر: ستار جبار الجابري، إسبانيا والعراق دراسة في العلاقات وإمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية، ابصار ناشرون وموزعون، عمان، 2021، ص 28.

[4] ينظر : الحزب الشعبي الإسباني، على الرابط :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2016/1/31/

[5] محمد بو خزار، لعنة العراق تطارد الحزب الشعبي الاسباني، منشور على الرابط :

https://machahid24.com/international/55756.html

[6] كافأ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن حليفه أثنار لمشاركته في التحالف الذي قام بغزو العراق بمنح صديقه ونائبه رودريغو راتو إدارة صندوق النقد الدولي عام 2004.

[7] محمد بو خزار، لعنة العراق تطارد الحزب الشعبي الاسباني، منشور على الرابط :

https://machahid24.com/international/55756.html

[8] إسبانيا.. الحزب الشعبي يختار معارضا لانفصال كتالونيا رئيسا، وكالة الأنباء الفرنسيةAFP ، منشور على الرابط:

https://stage.al-ain.com/article/spain-party-elections-rakhoy-casado

[9] Javier Astudillo (UPF) y Elena García-Guereta (UCM). La distribución territorial del Poder en los partidos políticos: El caso del Partido Popular español. VII Congreso español de Ciencia Política y de la Administ ración: Democracia y Buen Gobierno. Grupo de trabajo 25: Partidos y sistemas de partidos en gobiernos multinivel. 25 abr 2013, p. 9

[10] Ibid, p.10.

[11] Manuel Sánchez De Dios, op.cit, p. 26.

[12] Javier Astudillo (UPF) y Elena García-Guereta (UCM),op.cit, p. 12-16.

[13] Manuel Sánchez De Dios, op.cit, p. 7.

[14] El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p.17-18. https://transparencia.pp.es/wp-content/uploads/2017/05/principios-y-valores.pdf

[15] Ibid, p. 18-19.

[16] Ibid, p. 19-21.

[17] programa de gobierno para todo. Parido popular.3 de mayo.2013, p. 97-98. https://www.pp.es/sites/default/files/documentos/1149-20090908161515.pdf

[18] El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p.22-23.

[19] Ibid, p. 23-24.

[20] programa de gobierno para todo, op.cit, p. 97-98.

[21] El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p. 26-27.

[22] Pablo Casado , 18 congreso del Partido popular... 5 ponencia europea y nuestro papel en el mundo,Madrid, febrero. 2018, p. 1-3 .

[23] Ibid, p. 4-7.

[24] Ibid, p. 8-11.

[25] programa de gobierno para todo, op.cit , p. 98-99.

[26] Pablo Casado, op.cit, p. 16-18.

[27] Ibid, p. 19-21.

[28] programa de gobierno para todo, op.cit, p. 99.

29 Pablo Casado, op.cit, p. 27-29.